

خلاصة لaporan المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية.

يعتبر قطاع التربية ثاني أولوية وطنية وفي مقدمة المجالات التي تطرق لها العديد من الخطاب الملكية السامية قصد حث جميع الفاعلين على العمل بحزم ومسؤولية للنهوض به لتحسينه والرفع من مردوديته ليستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. غير أنه لازال موضوع عدة انتقادات على مستوى المؤسسات الدستورية ومختلف فئات المجتمع.

فمنذ تعيين اللجنة الوطنية للتربية والتقويم، سنة 1999، من أجل إعداد الميثاق الوطني للتربية والتقويم، تم إعداد عدة تقارير همت المنجزات والنواقص على مستوى القطاع التربية والتقويم والتي خلصت إلى أن الأهداف التي وضعها الميثاق الوطني لا تزال بعيدة المنال.

ومن أجل تجاوز هذه الاختلالات وتسريع وتيرة تنزيل أهداف الميثاق الوطني، أعدت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتقويم الأطر والبحث العلمي المخطط الاستعجالي للفترة 2009-2012. وقد صاحب تنزيل هذا المخطط نقاش عمومي واسع داخل الحكومة والبرلمان والرأي العام.

ويأتي تدخل المجلس الأعلى للحسابات من أجل تقييم البرنامج الاستعجالي اعتباراً للأهمية التي يوليها المجلس لهذا الموضوع وفقاً للمهام المنوطة به قانوناً حيث قام، في الفترة الأخيرة، بمراقبة عدد من الأكاديميات الجهوية للتربية والتقويم خلص من خلالها إلى ضرورة التحقق من ظروف إعداد وبرمجة وتنفيذ المخطط الاستعجالي وكذا المنجزات التي تم تحقيقها.

وفي هذا الإطار قام المجلس الأعلى للحسابات بتقييم ظروف إعداد المخطط الاستعجالي وفحص التخطيط والبرمجة والآليات التنظيمية المعتمدة لتنفيذ هذا المخطط وتقييم طريقة تدبير الاعتمادات المالية المرصودة له وكذا منظومة التتبع والقيادة ومقارنة النتائج مع الأهداف وذلك خلال الفترة المخصصة لتنزيل المخطط المذكور.

وتتجدر الإشارة إلى أن الجوانب التي تم التطرق إليها هي تلك المرتبطة بتدبير البرنامج من طرف المصالح المركزية لوزارة التربية الوطنية. وبالتالي، تم حصر التحريات على مستوى هاته المصالح. كما تم الاعتماد على المعطيات المتوفرة لدى الوزارة فيما يخص الأكاديميات الجهوية للتربية والتقويم.

وتأسسا على ذلك خلص المجلس الاعلى للحسابات الى أهم الاستنتاجات التالية:

1- فيما يخص الموارد المالية التي تمت تعيينها لفائدة المخطط الاستعجالي، تبقى التكلفة المالية الحقيقة للمخطط الاستعجالي تقريباً. حيث تم تقييمها من خلال اعتمادات الأداء المفتوحة في قوانين المالية وفي الميزانيات الخاصة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين عن السنوات الممتدة من 2009 إلى 2012. وقد بلغ حجم الموارد المعيبة، بغض النظر عن كتلة الأجور، 43,12 مليار درهم تم الالتزام منها بمبلغ 35,05 مليار درهم، فيما وصلت الأداءات الفعلية إلى 25,15 مليار درهم أي بمعدل أداء قدره 58 %. وتبقى هذه النسبة أدنى من معدل تنفيذ الميزانيات القطاعية المسجلة على مستوى الميزانية العامة للدولة خلال نفس الفترة.

وقد سجل حجم الاعتمادات المفتوحة، والتي تعكس مجهود الدولة لفائدة قطاع التعليم خلال فترة المخطط الاستعجالي ارتفاعاً بنسبة 230 في المائة مقارنة مع الاعتمادات التي تم رصدها لهذا القطاع خلال الأربع سنوات التي سبقت هذه الفترة. غير أن الأداء يبقى ضعيفاً سواء على مستوى الالتزام بالنفقات أو على مستوى معدل صرفها، ويرجع ذلك بالخصوص إلى ضعف القدرات التدبيرية لا من حيث في تنفيذ المشاريع ولا من حيث التدبير المالي والمحاسبي.

2- وعلاقة بالتطور المسجل في تعميم التمدرس وتحسين ظروفه، سجل نظام التعليم من الناحية الكمية نموا ملحوظاً حيث ارتفع عدد التلاميذ من 5.666.429 تلميذاً خلال سنة 2009 إلى 6.039.641 سنة 2017، في حين ارتفع عدد المؤسسات التعليمية من 9.397 مؤسسة إلى 10.756. غير ان النظام التعليمي لا يزال يعاني من العديد من النقصانات تهم على وجه الخصوص الجوانب التالية:

- نقص في الطاقة الاستيعابية حيث لا تزال الإنجازات المتعلقة بتوسیع العرض المدرسي غير كافية، فمن أصل 1164 مؤسسة المبرمجة ضمن أهداف المخطط الاستعجالي تم إنجاز 286 مؤسسة فقط، أي بمعدل إنجاز لا يتجاوز 24,6 %. أما فيما يتعلق بالهدف المتمثل في توسيع المؤسسات الموجودة، وذلك ببناء 7052 حجرة درس جديدة، فإن الإنجازات لم تتجاوز 4062 حجرة، أي بمعدل إنجاز في حدود 57,6 %.

- عدم تغطية جميع الجماعات القروية بالإعداديات: وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين من بين أهدافه توفير الإعداديات والداخليات بجميع الجماعات القروية وقد اعتمد المخطط الاستعجالي هذا التوجه ضمن أولوياته، لكن هذا الهدف لم يتحقق على أرض الواقع. فقد استقرت نسبة التغطية في 2009/2008 بـ 52,8 % مقابل 66,5 % في 2017/2016.

- استغلال مؤسسات تعليمية في وضعية متردية اذ على الرغم من الوسائل المخصصة لإعادة تأهيل جميع المؤسسات التعليمية، يستمر النظام التعليمي، وإلى غاية الموسم الدراسي 2016/2017، في استغلال 4376 مؤسسة لا تتوفر على شبكة للصرف الصحي، و3192 مؤسسة غير متصلة بشبكة المياه الصالحة للشرب، و681 مؤسسة غير مربوطة بشبكة الكهرباء، و9365 حجرة في وضعية متردية.

- عدم تعميم التعليم الأولى: حدد المخطط الاستعجالي نسبة توفير التعليم الأولى بالمدارس الابتدائية في 80٪ سنة 2012 في أفق تعميمه سنة 2015. إلا أن هذا الهدف يبقى بعيد المنال، ففي الموسم الدراسي 2017/2016، 24 بالمائة فقط من أصل 7767 مدرسة ابتدائية توفر على التعليم الأولى.

3- فيما يتعلق بالرفع من جودة النظام التعليمي وعلى الرغم من أهمية الميزانية المخصصة لذلك، تبرهن العديد من المؤشرات عن عدم تحقيق الأهداف المتواخدة، منها:

- تفاقم معدل الاكتظاظ حيث سجلت معدلات الاكتظاظ، نسباً متفاوتة في السلك الابتدائي والسلك الإعدادي والسلك التأهيلي، وهي على التوالي 21,2٪ و 42٪ و 22,3٪ خلال الموسم الدراسي 2017/2016 مقابل 7,3٪ و 16,5٪ و 26,1٪ خلال السنة الدراسية 2009/2008. وتعتبر وضعية السلك الإعدادي مقلقة؛

- اللجوء إلى التوظيف بالتعاقد لتجطية الخصوص من المدرسين، فقد تجاوزت التوظيفات الفعلية التي تمت خلال فترة تنفيذ المخطط الاستعجالي الحاجيات الأصلية التي حدتها الوزارة، وبالتالي فإن الخصوص في هيئة التدريس يعد ظاهرة بنوية في نظام التعليم. وقد سد هذا الخصوص، تم توظيف 54927 مدرساً بالتعاقد خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، وإلهاقهم مباشرة بالأقسام الدراسية، دون الاستفادة من التكوين المطلوب مما قد يؤثر سلباً على جودة التعلمات.

- عدم تنفيذ جميع مشاريع القطب البيداغوجي: حيث خصص المخطط الاستعجالي حوالي 12 مليار درهم لتنفيذ عشرة عشرة مشاريع ضمن القطب البيداغوجي. لكن وعلاوة على حجم النفقات الهامة التي صرفت، لم يتم استكمال جميع التدابير المرتبطة بمشاريع هذا القطب ويتعلق الأمر على الخصوص بالمناهج الدراسية، وإرساء نظام فعال للإعلام والتوجيه، ودعم التمكن من اللغات وتحسين النظام البيداغوجي. كما يلاحظ أن بعض المشاريع تم توقيفها بعد الشروع في تنفيذها وذلك بسبب غياب رؤية مندمجة للإصلاح المنشود.

4- وفيما يخص الولوج إلى التعليم الإلزامي والاحتفاظ باللابيل داخل المنظومة، تم التركيز على مؤشرين أساسيين متراقبتين وهما برامج الدعم الاجتماعي والهدر المدرسي. وقد سجلت مؤشرات الدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ المنحدرين من أسر معوزة تحسناً يبرز من خلال النتائج المسجلة برسم السنة الدراسية 2016/2017 على النحو التالي:

- 1 085 110 مستفيداً من المطاعم المدرسية ؟
- 113 632 مستفيداً من السكن والإطعام في الداخلية ؟
- 995 138 مستفيد من النقل المدرسي ؟
- 859 975 مستفيداً من برنامج تيسير ؟
- 835 833 3 مستفيداً من اللوازم المدرسية في إطار برنامج مليون محفظة.

5- ورغم التحسن الملحوظ في المؤشرات الكمية، فإن التدابير المتخذة لم تتعكس إيجاباً على النظام التعليمي قصد الارتفاع بظروف التمدرس والاحتفاظ باللابيل داخل المنظومة. وترتبط أوجه القصور في تدبير هذه البرامج بسوء التخطيط، وبظروف غير ملائمة للسكن والإطعام في الداخلية والمطاعم المدرسية، وكذا لغياب استراتيجية متكاملة للدعم الاجتماعي تستهدف التلاميذ المنحدرين من أسر معوزة وعدم كفاية الموارد المخصصة.

6- وفيما يتعلق بالهدر المدرسي، والذي يعزى لأسباب متعددة، فإنه لا يزال يشكل تحدياً حقيقياً لنظامنا التعليمي لأجل تحسين مردوديته الداخلية، فرغم أن معدل الهدر سجل انخفاضاً مهماً ما بين 2008 و2012، إلا أنه عاد ليسجل ارتفاعاً خلال الموسم الدراسي 2016/2017 بعدد يناهز 279.000 تلميذاً.

وبالنظر لما سبق، يعتبر المجلس الأعلى للحسابات أن المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية لم يحقق جميع أهدافه، كما أنه لم يكن له التأثير الإيجابي المتوقع على منظومة التربية باعتبار أن الوزارة المعنية لم تعتمد بشكل كاف بعض المرتكزات الازمة لإنجاح أي سياسة عمومية عند مراحل التخطيط والبرمجة والتنفيذ والحكامة. ويتعلق الأمر بضرورة القيام بتشخيص دقيق للوضعية الراهنة واتخاذ التدابير الازمة قبل الشروع في تنفيذ أي برنامج ثم تقييم المخاطر والتفكير في حلول بديلة، لا سيما فيما يتعلق بالقدرات التدبيرية لمختلف المتدخلين والشركاء في تنفيذه، وكذا وضع نظام معلوماتي مندمج للقيادة مع توفير الأدوات والآليات التي من شأنها توضيح الرؤية حول تطور المنجزات مصحوبة بنظام ملائم للتقييم.